

Distr.: Limited  
4 September 2019  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة العاشرة المستأنفة الأولى

فيينا، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

مشروع تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته العاشرة المستأنفة  
الأولى، المعقودة في فيينا، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

إضافة

رابعاً - أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ألف - سحب القرعة

١ - لم تنضم أي دول أطراف جديدة إلى الاتفاقية أو تصدّق عليها منذ السحب الأخير للقرعة في دورة الفريق العاشرة، المعقودة في فيينا من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩. وبالمثل، لم تطلب أي من الدول الأطراف إعادة سحب القرعة الخاصة بالدول المستعرضة لها. ومن ثمّ، لم يجر أي سحب للقرعة لاختيار دول أطراف مستعرضة.

باء - تقرير مرحلي

٢ - قدّمت ممثلة للأمانة تقريراً محدثاً عن التقدم المحرز في الاستعراضات القطرية خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية. وبيّنت أنه، في وقت إعداد هذا التقرير، كانت ١٨٢ دولة من الدول الأطراف ١٨٤ المستعرضة خلال الدورة الأولى قد قدّمت ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجري ١٧٣ حواراً مباشراً (١٥٩ زيارة قطرية و ١٤ اجتماعاً مشتركاً)، وأنجزت ١٦٩ خلاصة وافية. وذكرت أن العمل على إعداد عدة خلاصات وافية أخرى قد قارب على الانتهاء.

٣ - وفيما يتعلق بدورة الاستعراض الثانية، أبلغت الممثلة الفريق كذلك بأن جميع الدول الأطراف ٧٧ المستعرضة في السنتين الأولى والثانية من تلك الدورة قد عيّنت جهات الوصل الخاصة بها. وإضافة إلى ذلك، أوضحت أنه، خلال السنتين الأوليين من الدورة الثانية، قدّمت ٦٧ دولة ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجري ٤٩ حواراً مباشراً (٤٧ زيارة قطرية



واجتماعان مشتركان)، وبلغت أعمال التخطيط لتنظيم عدة زيارات قطرية أخرى مراحل مختلفة من الإعداد. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت ٢٧ خلاصة وافية و ١١ تقريراً من تقارير الاستعراضات القطرية قد أُنجزت، بينما كانت هناك عدة خلاصات وافية إضافية على وشك الاكتمال. وفيما يتعلق بالسنة الثالثة من دورة الاستعراض الثانية، وأشارت إلى أن ٣٣ دولة من أصل ٣٦ دولة طرفاً مستعرضة قد عيّنت جهات الوصل الخاصة بها، بينما قدّمت ١٦ دولة طرفاً ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجريت سبعة حوارات مباشرة (ست زيارات قطرية واجتماع مشترك واحد). وأضافت أنه، فيما يتعلق بالسنة الرابعة من دورة الاستعراض الثانية، عيّنت ٢١ دولة من أصل ٣٧ دولة طرفاً جهات الوصل الخاصة بها، وقُدّم رد واحد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية. ووجهت ممثلة الأمانة انتباه الفريق إلى بعض التحديات العملية التي اعترضت العمل في إعداد الاستعراضات القطرية واستكمالها ومنها، على سبيل المثال، التأخر الكبير في تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، والتأخر في تقديم ترشيحات جهات الوصل والخبراء الحكوميين وعدد اللغات المستخدمة في بعض الاستعراضات. وأشارت كذلك إلى الإجراءات المنقحة المتعلقة بترشيح الخبراء الحكوميين.

٤- وقُدّمت ممثلة للأمانة أيضاً معلومات محدّثة وجيزة إلى الفريق عن الجهود المبذولة مؤخراً لتيسير حصول الدول الأطراف على المعلومات والموارد والخدمات ذات الصلة بعمل آلية استعراض التنفيذ.

٥- وقُدّمت إحاطة إلى الفريق بشأن الجهود المبذولة مؤخراً بهدف منح الدول الأطراف إمكانية الوصول بشكل سهل وملائم للمستخدم إلى المعلومات والموارد والخدمات ذات الصلة بالآلية من خلال الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب). وأكدت أنه، بغية توفير مدخل وحيد للممارسين من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بمختلف أنواع السلطات المختصة بموجب مختلف الاتفاقيات، نُقلت البيانات المستمدة من دليل السلطات الوطنية المختصة في إطار اتفاقية مكافحة الفساد ("دليل السلطات الوطنية المختصة") إلى بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة شيرلوك). كما قدمت إحاطة إلى الفريق بشأن الجهود الرامية إلى إعادة تصميم المكتبة القانونية للمكتب وإعادة تحديد المفاهيم الخاصة بها. وأضافت أنه، من أجل تعزيز وظائف البحث وسهولة الاستخدام، جرى تحسين وظيفة البحث وكذلك تحميل البيانات القانونية المتلقاة خلال الدورتين الأولى والثانية من آلية استعراض التنفيذ باستمرار من أجل ضمان مواكبة المكتبة لأحدث المستجدات. كما أبلغت الفريق أنه، من أجل مواصلة تعزيز أوجه التآزر مع سائر الآليات المتعددة الأطراف ذات الصلة، واستجابة لطلب ورد في الدورة العاشرة لفريق استعراض التنفيذ، تعتزم الأمانة إضافة وصلات تشعبية حول الموجزات القطرية للدول الأطراف على الموقع الشبكي للمكتب إلى الموجزات القطرية لهذه الدول على الموقع الشبكي لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية المماثلة لها، بهدف تيسير وصول الدول إليها عند البحث وجمع المعلومات التي سبق أن قدّمت في سياق التقييمات المتبادلة. وبالإضافة إلى وصلات التشعبية التي أضيفت إلى الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة كما أبلغ بذلك الفريق في دورته العاشرة المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٩، يمكن لهذه وصلات

الإضافية أن تساعد الدول الأطراف في الرد على الأسئلة التي ترد في قائمة التقييم الذاتي المرجعية والتي تتعلق بمنع غسل الأموال ومنع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة.

٦- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد عدة متكلمين مجددا التزام بلدانهم بالتنفيذ الكامل للاتفاقية، وأعربوا عن تأييدهم لآلية استعراض التنفيذ، التي سلّم على نطاق واسع بأنها أداة فعالة في مساعدة الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية ومنع ومكافحة الفساد، فضلا عن كونها وسيلة لاستبانة الثغرات والدفع إلى إجراء إصلاحات تشريعية. وسلّم عدة متكلمين بالأداء السلس للآلية. وأعرب عن التقدير للمكتب لما يبذله من جهود كبيرة، رغم محدودية عدد موظفيه، من أجل مساعدة الدول على تحسين الاستعراضات القطرية وتنظيم الزيارات القطرية والاجتماعات وتيسير وضع الصيغة النهائية للوثائق ذات الصلة.

٧- ورأى أحد المتكلمين أنه ينبغي للفريق أن يجري تقييماً للتقدم المحرز في إطار دورتي الاستعراض، مع التركيز على أثره على الجهود المبذولة لمكافحة الفساد والتحديات التي تواجهها الدول في هذا الصدد. وشدد المتكلم على ضرورة أن ينظر الفريق في التوصل إلى اتفاق بشأن السبل الكفيلة بترشيد وتعزيز عمل الآلية، في إطار التحضير للمؤتمر. وشدد المتكلم أيضا على أنه ينبغي استبانة التحديات المواجهة بوضوح، بهدف إتاحة هذه المعلومات وغيرها من المعلومات ذات الصلة لينظر فيها المؤتمر في دورته الثامنة.

٨- وشدد بعض المتكلمين على أن المبادئ التوجيهية للآلية، ولا سيما طابعها الحكومي الدولي وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية، هي عوامل رئيسية في النجاح الذي حققته في دورتها الأولى وينبغي لها أن تواصل توجيه عمل الآلية في دورتها الثانية.

٩- وطلب عدة متكلمين إلى الأمانة موافقتهم بجميع المعلومات المقدمة إلى الفريق بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الآلية والمتاحة في صيغة مكتوبة.

١٠- وعرض المتكلمون تجارب بلدانهم فيما يتعلق بمشاركتها في آلية استعراض التنفيذ كدول أطراف مستعرضة وكدول أطراف مستعرضة أيضاً. وقیموا التقدم المحرز في استكمال الاستعراضات الخاصة ببلدانهم وأشاروا إلى الجهود المبذولة في معالجة التوصيات الصادرة عن دورتي الاستعراض معاً.

١١- وأشار بعض المتكلمين إلى حالات التأخير التي سجلت في إجراء استعراضات الدورة الثانية، لا سيما من حيث تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وإنهاء المراحل اللاحقة من عملية الاستعراض. وأشار إلى أن عملية الاستعراض، التي ينبغي أن تجرى وفقاً للجدول الزمني النموذجي للاستعراضات خلال مدة ستة أشهر، تحتاج إلى وقت أطول، قد يمتد لسنوات في بعض الحالات. وشدد على أن حالات التأخير هذه تعزى في بعض الأحيان إلى الكم الكبير من المعلومات المطلوبة للرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية والطائفة الواسعة من المؤسسات التي يلزم الحصول على مدخلاتها لإنجاز الاستعراضات التي أجريت في إطار الدورة الثانية، ولا سيما فيما يتعلق بالفصل الثاني من الاتفاقية. ومن بين الأسباب الأخرى التي أشار إليها الحاجة إلى ترجمة وثائق العمل إلى لغات مختلفة بالنسبة لبعض الاستعراضات والمعلومات الإضافية التي يطلبها الخبراء المستعرون.

١٢- وأكد أحد المتكلمين، في معرض إشارته إلى أن الخبراء يودون استخدام الآلية بالطريقة الأكثر فعالية ودقة، على ضرورة تعزيز الدول لتقيدها بالأطر الزمنية المتفق عليها لإجراء الاستعراضات القطرية والتركيز في أي طلبات للحصول على معلومات إضافية فقط على المعلومات اللازمة لاستعراض تنفيذ الأحكام المحددة من الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، رأى المتكلم أن أي معلومات تفصيلية إضافية قد يود الخبراء المستعرضون الحصول عليها، ولا تكون لها مع ذلك علاقة مباشرة بالاستعراض المعني، يمكن أن تُطلب من خلال القنوات الثنائية، مما من شأنه أن يؤدي بدوره إلى تقليص الأطر الزمنية اللازمة لإنجاز الاستعراضات القطرية وكذلك النفقات اللازمة لذلك. وشدد متكلم آخر على أن الدول ينبغي أن تيسر على نحو فعال مشاركتها في الاستعراضات القطرية، من خلال حملة أمور منها تقديم ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتقديم تعليقاتها، بوصفها دولا أطرافاً مستعرضة، في الوقت المناسب.

١٣- وأكد أحد المتكلمين مجدداً التزام بلده بتنفيذ قرار المؤتمر ١/٦، مع التسليم بأن الآلية متأخرة بشكل كبير عن المواعيد المحددة لها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، فيما يتعلق باستعراضات الدورة الثانية. وأشار إلى أنه ينبغي النظر في الآثار المترتبة على حالات التأخير المستبانة فيما يتعلق بالاستعراضات القطرية في إطار الدورة الثانية، التي من المقرر أن تنتهي في حزيران/يونيه ٢٠٢١، وكذلك في مستقبل آلية استعراض التنفيذ. وفي هذا الصدد، طلب إلى الأمانة أن تقدم، خطياً، قبل أي مفاوضات موضوعية وقبل المؤتمر القادم للدول الأطراف، معلومات إحصائية محدثة عن التقدم المحرز في إطار الدورة الثانية، مصنفة حسب السنة، إضافة إلى تقديرات تتعلق بالانتهاء من استعراضات الدورة الثانية والاتجاهات المستبانة. وطلب أيضاً إلى الأمانة أن تقدم معلومات مفصلة عن الآثار المترتبة في الميزانية على استكمال جميع الاستعراضات القطرية المعلقة المدرجة في إطار الدورة الثانية وكذلك استكمال الدورة الثانية بما يتجاوز الجدول الزمني المتوخى.

١٤- ورحب المتكلمون بالعمل الذي تضطلع به الأمانة من أجل تشجيع تبادل المعلومات وأوجه التآزر بين الآليات المتعددة الأطراف ذات الصلة، وأشاروا إلى مشاركة البلدان في الآليات الأخرى، في حين أشار أحدهم إلى أن بلده يراقب باهتمام أنشطة مجموعات الدول الأخرى المشاركة في سائر الآليات المماثلة. وشجعت الدول على تعزيز أوجه التآزر مع الآليات الأخرى من أجل تحسين الاستفادة منها وتفادي ازدواجية الجهود.